الاستراتيجية العراقية في مكافحة الإرهاب
الفرص والتحديات

م.م. سعد شهاب احمد الشيخ
جامعة الموصل/ كلية العلوم السياسية

الاستراتيجية العراقية في مكافحة الارهاب

الفرص والتحديات

م.م. سعد شهاب احمد الشيخ
جامعة الموصل/ كلية العلوم السياسية
saadkmk@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2023/11/11، تاريخ: الارجاع: 2023/11/25، تاريخ الموافقة: 2023/12/16

لا يخفى على الجميع ان العراق تعرض لتحديات كبيرة، والمؤسسات الأمنية مارست ادوارها بمهنية وكفائه عالية و ان الأداء المحقق في سياسة مكافحة الارهاب تتناسب مع حجم الموارد والتحديات لكن ظلت البلاد تعاني بين الحين والآخر من استمرار الانتهاكات التي ترعب المواطنين والتي تصنف تحت عناوين موجودة في قانون مكافحة الارهاب لسنة 2005 اي كل ما يهدد السلم الأهلي وسلامة الدولة يعد من ممارسات إرهابية، وهذا الامر يمثل تحدياً للنظام السياسي يوجب وضع آليات جديدة للمواجهة، ولعل تطوير الاستراتيجية الامنية باستمرار يعد امراً في غاية الاهمية لاسيما انها تتناسب مع تطورات الجماعات الارهابية.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية، الإرهاب، الفرص، التحديات.

It is no secret to everyone that Iraq has been exposed to great challenges, and the security institutions have exercised their roles with high professionalism and efficiency, and that the performance achieved in the counter-terrorism policy is commensurate with the amount of resources and challenges, but the country continues to suffer from time to time from continued violations that terrify citizens and are classified under headings found in the law. The Anti-Terrorism Act of 2005, that is, everything that threatens civil peace and the integrity of the state is considered terrorist practices.

This represents a challenge to the political system that requires the development of new mechanisms for confrontation, and perhaps constantly developing the security strategy is extremely important, especially as it is compatible with the developments of terrorist groups.

Keywords: strategy , terrorism , opportunities , challenges.

المقدمة

ان الاستراتيجية العراقية لمكافحة الارهاب في العراق هي احد الجوانب الاكثر اهمية لتعزيز الامن الوطني العراقي حيث ان القطاع الامني العراقي خضع الى بعض عمليات لإعادة وتنظيم الهيكلة في الأجهزة المختصة للدولة، والعراق عانى بعد التغيير للنظام السياسي عام 2003 من تغييرات جذرية منها ما يخص المؤسسة العسكرية برمتها، ولذا كان حتاماً اعادة ترتيبها وتنظيمها بما يخدم الوضع القائم الجديد، اذ يمثل التحدي الارهابي خطراً كبيراً على الامن الوطني في كل دول العالم، لذلك تبادر الدول الى وضع استراتيجيات لمواجهته.

ولا يختلف العراق عن غيرها حيث تعرض البلاد الى موجة من العنف الارهابي المنظم، الامر الذي دفع النظام السياسي الى وضع استراتيجيته للمواجهة، و ان تكون فاعلة وتقضي على الارهاب؛ لكن ذلك لا يمنع من وجود تصدعات وتحديات واجهت ولاتزال تواجه هذهِ الاستراتيجية، وان مناقشة الاستراتيجية العراقية لمواجهة الإرهاب وآليات عملها والتحديات التي واجهتها ستكون المهمة الاساسية لموضوع البحث.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في هذا الصدد لحيوتيه من جوانب عدة أهمها.

1- التعرف على الجانب النظري لمفهوم الارهاب كأحد الجوانب الحيوية في الدراسات الأمنية.

2- الغرض النهائي من الموضوع هو أسنادهِ باستمرار في عملية صنع القرار السياسي .

3- الاطلاع المستمر على الأسباب ان وجدت ومعالجتها.

إشكالية البحث:

ينطلق البحث من اشكالية رئيسة تتمثل بالسؤال حول الاستراتيجية العراقية المعتمدة في مكافحة الارهاب؟ هل كانت فاعلة ام كان التحدي الارهابي الذي يواجه العراق تحدي صعب ليس من السهولة القضاء عليه؟ ومن ثم ما هي الآليات للمواجهة فضلاً عن عدد من الاسئلة الفرعية الآتية:

- ما الارهاب وما هي سماته ودوافعه وتطوراته المعاصرة؟
- ما هي التحديات والفرص في نجاح الاستراتيجية العراقية في مكافحة الارهاب ؟

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن هناك دوراً مهماً للاستراتيجية الامنية في مكافحة الارهاب في العراق الذي أصبح كجزء جديد من استراتيجية الأمن القومي العراقي، الا ان الأمر يتطلب عمل تحديث مستمر لهذا الاستراتيجية لمواجهة التهديد الحيوي المتغير الذي يترصد الثغرات ويتكيف مع الاستراتيجيات المتبعة من قبل الاجهزة الأمنية.

حدود البحث:

للبحث عدة حدود من الممكن ان نوضحها عبر الاتي:

1-**الحدود الموضوعية:** البحث ركز على مفهوم الارهاب والادوات وكيفية معالجتها.

2- **الحدود المكانية:** البحث تركز على الارهاب الذي واجه الدولة العراقية.

3- **الحدود الزمنية:** ان الزمان الذي يتناوله البحث هو الفترة ما بعد عام 2005.

منهجية البحث: بالنظر الى طبيعة البحث سيتم اعتماد المنهج التحليل النظمي القائم على وجود المدخلات والمخرجات ومن ثم العمل على تحليلها وفق مؤشرات علمية.

الهيكلية :

قسم البحث فضلاً عن المقدمة الى مبحثين: تناول الأول مفهوم الاستراتيجية و الإرهاب ودوافعه ، وتطرقنا الى المبحث الثاني فرص وتحديات نجاح الاستراتيجية لمكافحة الارهاب في العراق ، واخيراً انتهى البحث بالخاتمة التي ذكر فيها اهم الاستنتاجات و بعض التوصيات وقائمة المصادر.

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للاستراتيجية والارهاب

ان عملية شرح وتوضيح المصطلحات الرئيسة لكل بحث علمي، تعد مرحلة مهمة من اجل فهم مجريات الظاهرة للبحث وفق صياغاتها المنهجية، وهذا ما سنحاول توضيحهِ في المطلبين الآتيين.

المطلب الاول: مفهوم الاستراتيجية

يمكن الجزم بان الدول وباختلاف ظروفها ومتغيراتها الداخلية والخارجية المحيطة بها لا تستطيع ان تتقدم دون ان ترسم لها مخططاً او استراتيجيةً تحافظ بها على كيانها ومستقبلها وطريقة حياتها وتميز من خلالها بين العدو والصديق ، فلكل دولة من الدول استراتيجية شاملة

تحدد الاهداف التي تتطلع اليها الدولة والوسائل اللازمة لتحقيقها والاطار الزمني الذي ستتم فيها والرقعة الجغرافية التي تحويها والمدى الزمني الذي ستؤثر فيه هذه الاستراتيجية سواء على النطاق المحلي او الاقليمي او الدولي [1].

ان تحديد المعنى الدقيق للإستراتيجية يُعد أمراً يكتنفه التداخل والتعقيد ؛ نظراً لتعدد مجالات استخداماتها وتنوع اتجاهاتها حيث أن تداولها يقترن بالعلوم المعرفية المختلفة منها العسكرية والسياسية، الاقتصادية والتنموية فيها ؛ فضلاً عن المجالات الاجتماعية والعلمية وسواها، لذا شملت العديد من الميادين كما انها كلمة متحركة يستعان بها على بيان نشاط أو فعل في ميدان من الميادين المتنوعة ، لذلك فإن سعة مضمونها لها صلة بمعنى "السياسة" ، كما أن فحواها الضيق من حيث ارتباطها بـ(القيادة العسكرية) قد اتسع ليندرج إلى نشاطات سياسية واقتصادية واجتماعية وأن المرونة في استخدام كلمة إستراتيجية جعلها أكثر غموضاً في حين إنها في واقع الأمر يراد منها أن تكون ذات دلالة على الهدف الذي ينشده الفعل [2]

– **الاستراتيجية لغةً:** لم يشهد مصطلح في أدبيات الفكر من تباين في المعنى والدلالة وسعة الاستخدام مثل ما شهده مصطلح الإستراتيجية فأن الاشتقاق اللفظي لتعبير الإستراتيجية (Strategy) تسجل بداياته الأولى قد اشتق من الكلمة اليونانية (Strategos)، التي تعني فن القيادة (Art general Ship) أو إنها تعني القائد العام، وهو تعبير قصد به قيادة القوات المسلحة وأعطى المفكرون العسكريون الرومان صفات جديدة لكلمة الإستراتيجية منها تدريب القوات وطريقة حركتها إلى ساحات القتال، في حين يرى آخرون إن تعبير الإستراتيجية مشتق أصلاً من الكلمة اليونانية (Strato) بمعنى جيش أو حشد ومن مشتقات الكلمة (Stratego)؛ تعني الخدعة الحربية التي تستخدم في مواجهة العدو [3].

– **الاستراتيجية اصطلاحاً:** بمدلولها الاصطلاحي تعنى (باستخدام مجمل قوّة الدولة ومجموع إمكاناتها وقدراتها الاقتصاديّة والسياسيّة والأيدولوجية والعسكرية وغيرها، لتحقيق مجمل أهدافها السياسيّة، أي ما يسمى الاستراتيجيّة الكبرى Grand Strategy، وقد لا يكون المقصود عند استخدام لفظة "استراتيجية" هذا المدلول الموسع، وإنما المقصود مجرد المدلول الضيق أو التقليديّ للكلمة، الذي يقتصر على مجرّد الحرب واستخدام القوّة العسكرية في العلاقات بين الدول)، أو كما أشار إليها "ريمون ارون" لعدّها(فن الإكراه كوسيلة لإخضاع الأخرين تحقيقاً للمصلحة الوطنيّة)[4].

ويعرفها يورد باليت الجنرال البريطاني، (بانها تعبئة وتوجيه جميع موارد الامة او مجموعة من الامم من اجل تحقيق الهدف السياسي)، ففي مجمل الامر يمكن ان تطلق لها بأنها (خطط الدولة ونشاطاتها التي يتم وضعها بطرقة تضمن خلق درجة من التطابق بين رسالة الدولة واهدافها وبين الرسالة والبيئة التي تعمل فيها بصورة فعاله وذات كفاءة عالية)[5].

ومما سبق يمكن تحديد بعض الاهداف الخاصة بالاستراتيجية لما لها شأن خاص بموضوع الدراسة؛ فأن الوسائل الاستراتيجية التي تستخدمها الدولة في تحقيق اهدافها ومصالحها في استراتيجيتها المنشودة، او الوسائل الاجدى بين الوسائل المتاحة كافة للوصول الى اهدافها، فلكل استراتيجية وسائلها التي تختلف باختلاف الامكانيات والقدرات وباختلاف الاهداف التي رسمت من اجلها الاستراتيجية ذاتها؛ اي ان تحقيق الاهداف الاستراتيجية يتطلب وضع الخطط الفعالة لضمان كفاءة ودقة وحشد وتعبئة واستخدام الوسائل المتاحة لتحقيق تلك الاهداف[6].

ان الأهداف الاستراتيجية هي الغايات التي تسعى الدولة الى تحقيقها في البيئة الدولية والاقليمية وهي الحالة المستقبلية التي يطمح صانع القرار مدعوما بالقدرات التأثيرية لدولته اي ترتيبها خارج حدودها السياسية خدمة لمصلحتها الوطنية، وهنالك مجموعة من الأهداف التي تحرص الاستراتيجية على تطبيقها وهي: [7].

1- معرفة الوضع الحالي للعمل الذي ستعمل على تنفيذه والتعرف على كافة العناصر المكونة له.
2- تحديد الأدوات والوسائل كافة التي ستستخدم لتطبيق العمل.
3- ادراك إيجابيات وسلبيات العمل المرتبط بالاستراتيجية.
4- توفر الظروف والبيئة المناسبة لتنفيذ الاستراتيجية.
5- مراعاة العوامل المحيطة بالاستراتيجية كافة مع طبيعة المهمات التي ستقوم بها مما يؤدي الى الوصول لتحقيق النتائج المطلوبة من العمل.

المطلب الثاني: مفهوم الإرهاب ودوافعه

نحاول في هذا المطلب التطرق قدر الامكان الى المدلول اللغوي والاصطلاحي لمفهوم الارهاب.

كما هو معروف في الوسط الأكاديمي، فإنه ليس هناك اتفاق حول تعريف واحد خاص بظاهرة الإرهاب ، يحظى بقبول دولي.

– **الإرهاب لغةً:** هي مصدر للفعل المزيد (أرهب)، وهي كلمة تنتمي للجذر (ر، هـ، ب) الذي يتضمن المعاني المتعلقة بالخوف والتخويف، ورهب يُرهب الشيء، رُهْبا ورَهَباً ورُهْباً، ورَهْبه، خافه ، ترهّب غيره، إذ توعده [8].

وتقابل كلمة الإرهاب في اللغة الإنكليزية كلمة (Terror) ومنها (Terrorism)، ويعود أصلها إلى كلمة لاتينية (Ters) وتعني الترويع أو الرعب، وفي الفرنسية تقابلها كلمة (Terrear) أو (Terrorisme)[9].

–**الارهاب اصطلاحاُ:** منذ ظهور الارهاب كانت هناك محاولات اكاديمية وفكرية عديدة لتعريفهِ الا انه لم ينجح احد في تلك المهمة لأسباب اهمها انهُ ليس مصطلحاً قانونياً محدداً بل تغلب عليهِ طابعاً سياسياً[10].

اذ وجدنا تعريفات حديثة عديدة لظاهرة الإرهاب عند عدد من الباحثين تتقارب أحياناً من بعضها كما في موسوعة نضرة النعيم عن معجم مصطلحات للعلوم الاجتماعية بانهُ: "بث الرعب الذي يثير الرعب في الجسم والعقل، أي الطريقة التي تحاول بها جماعة منظمة أو حزب أن يحقق أهدافه عن طريق استخدام العنف".

او هو "القتل والاغتيال والتخريب والتدمير ونشر الشائعات والتهديد، وصنوف الابتزاز والاعتداء بهدف خدمة أغراض سياسية واستراتيجية" [11].

ويعرف الإرهاب بأنهُ: "عنف منظم ومتصل بقصد إنتاج حالة من التهديد العام الموجه إلى دولة أو جماعة سياسية والذي ترتكبه جماعة منظمة بقصد تحقيق أهداف سياسية" [12].

اما الموسوعة السياسية تعرف الارهاب بأنه: "استخدام العنف غير القانوني أو التهديد به بأشكاله المختلفة بغية تحقيق هدف سياسي معين مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات، أو كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات أو مال وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية" [13].

ومن التعاريف المهمة أيضاً تعريف مجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب، حيث عرفا الإرهاب في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الصادرة عن المجلس المذكور عام 1998م، بانهُ : " كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به، أياً كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذاً

لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق، أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو اختلاسها، أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر" (14).

أما لجنة الخبراء العرب في تونس اجتمعت 24 /8 / 1989م اجتمعت لوضع تصور عربي أولي عن مفهوم الإرهاب والإرهاب الدولي والتمييز بينه وبين نضال الشعوب من أجل التحرر، فوضعت تعريفًا شاملاً وواضحاً، و نص على أن الإرهاب "هو فعل منظم من أفعال العنف أو التهديد به يسبب فزعًا أو رعبًا من خلال أعمال القتل أو الاغتيال أو حجز الرهائن أو اختطاف الطائرات أو تفجير المفرقعات وغيرها مما يخلق حالة من الرعب والفوضى والاضطراب، والذي يستهدف تحقيق أهداف سياسية سواء قامت به دولة أو مجموعة من الأفراد ضد دولة أخرى أو مجموعة أخرى من الأفراد" (15).

يمكن تعريف الارهاب بأنه : "ظاهرة مجتمعية في السبب والغرض والنتيجة كونه استخدام جميع الوسائل والاساليب لبث الذعر والرعب في قلب الآخرين لتحقيق اهداف معينة ".

- سمات الإرهاب ودوافعه:

يعد الإرهاب ظاهرة دولية معقدة وخطيرة ضد الشعوب والحكومات، و يقوض دعائم الأمن والاستقرار ويعطل مشروعات التنمية؛ اذ يسبب أضراراً فادحة على كل المستويات، وسنعرض اهم سماته ودوافعه.

سمات الإرهاب: إن للإرهاب سمات عديدة ومتنوعة في الوقت ذاتها نذكر منها الآتي: (16).

1- الإرهاب يعتمد أساساً على السرية التامة والدقة في التخطيط والتنفيذ.

2- يحدث موجة عارمة من الخوف والرعب والذعر والقلق.

3- يركز على الاعتداء على المدنيين الأبرياء بغير حق.

4- ينطلق من ايدلوجية لها قناعاتها وأهدافها وخططها ومناطق أعمالها.

دوافع الإرهاب:

إن معرفة هذه الدوافع تعين على الباحثين والمهتمين تفسير اتجاهات سلوك الإرهابيين وأهدافهم، فجريمة الإرهاب ليست نتيجة لعامل واحد بل هي محصلة لجملة من العوامل الداخلية والخارجية والمشتركة، والبيئية، وظروف الزمان والمكان (17).

ومن جملة الدوافع للإرهاب والعنف على الإجمال الدوافع والسياسية الاقتصادية والاجتماعية والدينية والنفسية والإعلامية...وغيرها؛ إلا أن بعض الباحثين أجمل الأسباب التي يتعين دراستها للوقوف على تشخيص واقعي ومتكامل لدوافع الإرهاب ومنها الآتي:

1- دوافع تربوية وثقافية: التي ينطلق منها انحراف المسار عند الإنسان، ويجعل الفرد عرضة للانحراف الفكري ومناخاً ملائماً لبث السموم الفكرية لتحقيق أهداف إرهابية.

2- دوافع نفسية: فهناك دوافع تدميرية نفسية متأصلة في الفرد، وتضخم الأنا العليا بسبب الشعور المتواصل بوخز الضمير، في الوصول إلى المكانة المنشودة.

3- دوافع اجتماعية: فانتشار المشكلات الاجتماعية والتفكك الأسري يدفع الفرد إلى الانحراف في السلوك، والتطرف في الآراء والغلو في الأفكار بل ويجعل المجتمع أرضاً خصبة لنمو الظواهر الخارجة عن الطبيعة البشرية وايضا دور وسائل الإعلام، أجواء الحريات والإهانة، والسخرية وإذلال الإنسان، [18].

4- دوافع اقتصادية: فكلما كان دخل الفرد يفي بمتطلباته ومتطلبات أسرته كان من رضاه واستقراره الاجتماعي ثابتاً، وعلى العكس إذا كان دخله قليلاً كان مضطربًا وغير راضٍ عن مجتمعه، اذ العجز في بعض البلدان عن تلبية احتياجات الإنسان الأساسية، وتفكك المجتمعات.

5- دوافع سياسية: فوضوح المنهج السياسي واستقراره؛ والعمل وفق معايير وأطر محددة، يخلق الثقة والقناعة، ويبني قواعد الاستقرار الحسي والمعنوي لدى الفرد، كما أن الغموض في المنهج والتخطيط في العمل يزعزع الثقة، ويخلق حالة من الصدام بين المواطنين والقيادة السياسية [19].

اذاً من خلال ما تم التطرق لهُ من مفهومي الاستراتيجية والارهاب هنالك تباين في المعنى والدلالة وسعة الاستخدام وان الصفوة من المفكرين والدارسين في شتى الاختصاصات يستدل بهما لأهميتهما الخاصة بشؤون الدولة العامة ومالهما من تأثير على حياة المواطنين الخاص

المبحث الثاني: فرص وتحديات نجاح الاستراتيجية لمكافحة الارهاب في العراق.

الارهاب مصدر قلق لجميع بلدان العالم وكل بلد لهُ اسلوبهُ الخاص في مكافحتهِ لذا سوف نتطرق الى كيفية التعامل مع الارهاب وفق فرص تدابير وآليات ناجحة ومحفزات أمنية مستقبلية معينة، وذلك في المطلبين الآتيين:

المطلب الاول: فرص النجاح (التدابير) الأمنية لمكافحة الإرهاب في العراق.

اولاً: التدابير الأمنية للإرهاب الالكتروني:

إن مكافحة الإرهاب بحد ذاتها تواجه كثير من الصعوبات وهذا الأمر بالنسبة للإرهاب التقليدي فكيف يكون الأمر عندما يتعلق الأمر بالفضاء السيبراني حيث الانتشار الواسع على الشبكة وسهولة التخفي وسهولة ارتكاب الجرائم وتدمير أثارها وما الى ذلك من خصائص تدور حول الجريمة السيبرانية ومن ثم فان مزيد من الجهود يجب ان تبذل في هذا المجال ، و مع عدم إغفال وإنكار دور الوسائل التقليدية في مواجهة تلك التهديدات اذ يمكن القول في ان إطار مكافحة التهديدات والإرهاب الالكتروني من تطبيق ذات الوسائل والإجراءات المستخدمة في علاج الإرهاب، وعليه نذكر أهم التدابير لفرص النجاح اللازمة لمواجهة الإرهاب والتهديدات بما يأتي: [20].

1- التأكيد على إمكانيات الإلمام والتحديث لوضع الأمن في العراق .

2- العمل على الحد من أمكانية تعرض البنية التحتية للمعلومات الحيوية لهجمات الإرهاب

3- وضع الخطط التي من شأنها تسهيل اتخاذ الإجراءات اللازمة وتداول المعلومات مع الأطراف المعنية في الوقت المناسب .

4- ضمان الجاهزية من خلال إجراء تدريبات المحافظة على الأمن في العراق .

ثانياً: قانون مكافحة الارهاب في العراق لعام 2005:

فقد أصبحت الحاجة ماسة لتشريع قانون خاص ومستقل لمكافحة الإرهاب في العراق نظرا لتزايد العمليات الإرهابية وتهديد حياة المواطنين في العراق لذا وافقت الجمعية الوطنية العراقية على قانون رقم١٣ لسنة ٢٠٠٥ وتضمن هذا القانون تعريفا للإرهاب في مادته الأولى

بأنه " كل فعل أجرامي يقوم به فرد او جماعة منظمة تستهدف فردا او مجموعة أفراد او جماعة او مؤسسات رسمية او غير رسمية او وقع الأضرار بالممتلكات العامة او الخاصة بغية الإخلال بالوضع الأمني او الاستقرار والوحدة الوطنية او إدخال الرعب والخوف والفزع بين الناس واثارة الفوضى تحقيقا لغايات إرهابية "، فضلاً عن الإشارة إلى الجرائم التي تمس امن الدولة المادة (3)- والعقوبات المادة (٤)- والأعذار المخففة المادة (5)- والإحكام الختامية المادة (٦)، ولقد حددت الجمعية الوطنية الأسباب الموجهة لهذا القانون في فداحة الأضرار الناتجة عن الهجمات التي باتت تهدد الوحدة الوطنية العراقية والنظام الديمقراطي الاتحادي ألتعددي فيه ، ولدفع عجلة التنمية الى الإمام والتي من شأنه القضاء على الهجمات الإرهابية والحد من التفاعل مع القائمين بها بأي شكل من اشكال الدعم والمساندة [21] . غير ان المشرع العراقي لم يشر في مضمونة ونصوصه الى الإرهاب الالكتروني وإثارة على المجتمع ، ويشير قانون جهاز مكافحة الإرهاب إلى أن اهم أهداف قانون جهاز مكافحة الارهاب هو :[22].

1- مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله والقضاء علية .

2- وضع سياسات استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب وتطويرها .

3- التعاون مع الجهات الأمنية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب .

4-انقاذ وتحرير الرهائن عن طريق التفاوض السلمي او الاقتحام المباشر لمكان الحدث الارهابي .

5- التنسيق مع الأجهزة الاستخباراتية المتخصصة لتنفيذ خطط مكافحة الارهاب .

6- تبادل المعلومات وتداولها وتقيمها الخاصة بمكافحة الارهاب داخل العراق وخارجة .

7- تنفيذ اي مهمات اخرى يطلب ها رئيس الجهاز وبمصادقة الهيئة الوزارية للأمن الوطني.

ثالثاً: استراتيجية العراق لمكافحة الإرهاب بعد عام 2016 :

لقد كان العراق في السنوات الأخيرة هدفاً لعدة هجمات إرهابية مُميتة ومحاولات أخرى كثيرة لتنفيذ مثل هذه الهجمات؛ التهديد الذي تواجهه الدولة العراقية مُتعدد الأبعاد من عودة المُقاتلين الإرهابيين الأجانب من مسارح الصراع الدولي إلى الإرهابيين المحليين مستوحاة أو موجهة لإلحاق الضرر بالمجتمع والدولة.

ويمكن تلخيص أهداف استراتيجية العراق لمُكافحة الإرهاب في ثلاثة أسُس رئيسة تتعلق بالمنع والملاحقة القضائية والحماية؛ مُحاربة (داعش) في سوريا والعراق، مراجعة وتقييم لدور التحالُف الدولي، وعلى النحو الاتي [23].

– **منع الإرهاب** : سِواءً من خِلال القانون الجنائي أو فرص تدابير إنفاذ القانون الرامية إلى تعطيل الهجمات الإرهابية أَو إعدادها؛ ومن خلال تدابير متعددة الأوجه طويلة الأجل تهدف إلى منع وقوعها التطرف الذي يؤدي إلى الإرهاب، بما في ذلك مكافحة التجنيد والتدريب ونشر الإرهابيين إيديولوجيا وتمويل الإرهاب.

–**الحماية من الإرهاب:** حماية جميع الاشخاص الموجودين في أراضي العِراق من خطر الإرهاب؛ مع توفير الأَمن للشعب وحماية الاهداف المُحتملة للهجمات الإرهابية، بما في ذلك الهجمات الكبيرة التي تستهدف البُنى التحتية والأَماكن العامة، وتقديم المُساعدة والدعم لضحايا الإرهاب.

– **محاكمة الإرهابيين:** ضمان أن تكون الجرائم الإرهابية المرتكبة في أوروبا أو في الخارج التحقيق بأقصى قدر ممكن من الكفاءة والأسرع، وأيضا من خلال التعاون القضائي والدولي الفعال، وتقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة .

وتظل الأَجهزة المُكلفة بمُكافحة الإرهاب في العِراق مُلتزمة بالتنفيذ الكامل للاستراتيجية بحلول عام2025، وبما أن بعض أَنشطة الاستراتيجية حساسة للوقت في طبيعتها، ينبغي تنفيذها في أقرب وقت ممكن عملياً، في حين أن أَنشطة أَخرى يمكن حجزها لمرحلة لاحقة من تنفيذ الاستراتيجية، وستتخذ أجهزة مُكافحة الإرهاب بانتظام القرارات المُتعلقة بأولويات أنشطة الاستراتيجية المرسومة كجزء من مداولاتها بشأَن تخطيط عملها [24].

و ضمن ما جاءت بهِ استراتيجية مُكافحة الإرهاب في العِراق لعام2016 نذكر منها اللآتي: [25].

1- إنَّ الدور الأَساسي في هزيمة (داعش) والعصابات الارهابية جاءت بإرادة وتضحيات الشعب العراقي وأَجهزتهُ الأَمنية والعسكرية كافة، وقوة وتكاتف مكونات المُجتمع العِراقي في وجه هذه العصابات.

2- يشارك القسم في وضع استراتيجية وطنية لمكافحة التطرف العنيف، واستراتيجية وطنية لمكافحة الارهاب ومكافحة تمويله وتجفيف منابعه والاستفادة من الخبرات

المحلية التي اكتسبها في مواجهة هذه التنظيمات وتتضمن هذه الاستراتيجية ملامح مهمة على الاصعدة الدبلوماسية والامنية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية كافة.

3- سعى العراق مِنذ 2014 من خلال جهدهُ الدبلوماسي الى الاضطلاع بدور محوري لمُحاربة عصابات (داعش) الارهابية، وقد حفزت الحكومة العراقية المجتمع الدولي بتوجيه الرسائل اليه لتشكيل تحالف دولي لمحاربة التنظيمات الارهابية، ولزيادة التعاون والتنسيق الأَمني لدعم وتسليح وتدريب القوات العراقية بصنوفها كافة، للوقوف بوجه الارهاب، باعتبار ان العراق كان في مقدمة الدول التي تواجه الارهاب.

4- التنسيق عالي المستوى مع أجهزة الامم المتحدة المعنية بمكافحة الارهاب، منها (يونامي) و(UNODC) و(المديرية التنفيذية لمكافحة الارهاب) في تنفيذ برامج دولية لدعم العراق في المرحلة المقبلة لدعم اعادة الاستقرار في المناطق المحررة من الارهاب، مشروع الاتصال بين المطارات.

5- متابعة التقارير السياسية الواردة الى القسم من سفاراتنا كافة لتحليلها وبيان الرأي الفني بشأنها.

6- تنسيق القسم في احتضان بغداد لاجتماع مجموعة دعم اعادة الاستقرار في المناطق المحررة احد أجندة التحالف الدولي لِمحاربة(داعش).

7- التنسيق والاشراف لكافة زيارات نائب الامين العام للأمم المتحدة والمديرة التنفيذية لمكتب مكافحة الارهاب الى العراق.

8- المشاركة في الاجتماعات والورش كافة في مجال مكافحة الارهاب وتمثيل الوزارة باللجان المعنية.

9- متابعة ملف تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2379 لسنة 2017 المعني بجمع الادلة وتخزينها وحفظها عن جرائم (داعش) في العراق[26].

المطلب الثاني: تحديات ومستقبل تطبيق استراتيجية مكافحة الإرهاب في العراق.

هنالك عدد من التحديات من أجل ضمان والسيطرة المستمرة في مكافحة الارهاب وايضاً الادوات المستقبلية نجاحهِ وهذا ما سنتطرق لهُ فيما ياتي:

اولاً: أهم التحديات التي تواجه مكافحة الارهاب نذكر منها الاتي: [27].

1- الحفاظ على البنية التحتية للمعلومات الحيوية الوطنية ، ولتحقيق هذا ينبغي العمل على الآتي:

أ- تقييم المخاطر التي تواجهها البنية التحتية للمعلومات الحيوية وتتضمن ما يأتي:

- انشاء إطار زمني لإدارة المخاطر على البنية التحتية للمعلومات الحيوية وتقييم التهديدات ونقاط الضعف والعواقب وتطوير ملفات المخاطر .
- العمل على تقييمات منتظمة للمخاطر التي تواجه وزارت الدولة .

ب- تنفيذ ضوابط ومعايير خاصة بالآمن السيبراني للحد من مخاطر على البنية التحتية للمعلومات الحيوية ، وتتضمن الاتي:

- انشاء نموذج ومعايير خاصة بالأمن السيبراني لبنية التحتية للمعلومات يتضمن ضوابط محددة للأمن السيبراني .
- وضع استراتيجيات إدارة المخاطر لحماية الخدمات والأنظمة والمؤسسات الأكثر حيوية ومتابعة تنفيذ تلك الاستراتيجيات

ج- تعزيز استخدام المنتجات والخدمات التكنولوجية الموثوق بها ، من خلال وضع مبادئ توجيهيه لتحديد المتطلبات الأمنية لمزودي خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

2- الاستجابة للحوادث والهجمات الارهابية وحلها والتعافي منها؛ من خلال تداول المعلومات في الوقت المناسب والتعاون واتخاذ الإجراءات اللازمة .

3- وضع الإطار القانون والتنظيمي لتعزيز سلامة وحيوية الفضاء الالكتروني، ولتحقيق هذا ينبغي العمل على الآتي:

أ- تعزيز قدرات العراق على مكافحة الجريمة والإرهاب الالكتروني من خلال :

- تطوير قدرات جديدة للتحقيق في الأنشطة الإجرامية من خلال التدريب .
- سن قانون مكافحة الإرهاب والجريمة الالكترونية .

ت- مراقبة وتعزيز الالتزام بالقوانين واللوائح والسياسات المتعلقة بالأمن السيبراني والجريمة الالكترونية .

ج- وضع وتنفيذ القوانين واللوائح والسياسات الوطنية للتعامل مع القضايا الأمن السيبراني والجريمة الالكترونية .

4- بناء شراكات دولية متينة والحفاظ عليها لوضع معايير وقواعد الامن السيبراني من خلال التعاون مع شركاء دوليين بشكل منتظم ومن خلال ابرام اتفاقيات ثنائية ومتعددة الاطراف لتبادل المعلومات حول قضايا الأمن السيبراني [28].

ثانياً: الأدوات المستقبلية لإنجاح الاستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب:

إن أي نظام سياسي مكلف في ادارة البلد لابد من اتباع ادوات استراتيجية لمكافحة الارهاب ودرءِ مخاطرهِ في المستقبل ان وجد وهذا ما سوف نتناولهُ في العراق من خلال الآتي:

1- العمل على الانتشار لنشاط الاستخبارات بشقيها العسكري والمدني:

تكون هذه الأداة بمنزلة دائرة رادعة لاحتواء أي فعل أو عملية إرهابية واستباقها قبل حدوثها، بترويض التكتيكات الاستخباراتية وتوظيفها في استراتيجية موجهة تستند إلى معلومات؛ من أجل تحقيق جملة من الأهداف من أولوياتها اختراق الجماعات الإرهابية بشبكات التجسس الاحترافية التي تتيح للأجهزة الاستخباراتية مراقبة توجهات المنظمات الإرهابية، ورصد تحركاتها في أي وقت وفي أي مكان، ومن هنا يأتي دور العامل الاستخباراتي لرصد المعلومات في المناطق الاستراتيجية، ورأب التصدعات الأمنية، وإدامة الاختراق المعاكس للمناطق الرخوة أمنياً ولاسيما في منطقة عمق التأثير الأمني، التي تمثل بوابة المواجهة والتحدي الأمني مع التنظيمات الإرهابية، فاستخبار الحدث قبل انطلاقه ومن ثم معالجته بتكتيكات أمنية خاصة يمثل صلب التكتيكات الاستخباراتية المتبعة في مكافحة الإرهاب بالوقت الحاضر [29]

2- ترصين الفكر الادراكي للمجتمع:

تتخذ هذه الأداة من أسلوب الإحاطة الفكرية منهجاً علاجياً لظاهرة الإرهاب من طريق تبني وسائل فكرية (ذات دلالات دينية)؛ يقع في مجملها التطرق للتكتيكات الفكرية التي تمثل بوابة رئيسة للحد من ظاهرة الإرهاب بالتطرق إلى وسائل فكرية علاجية ووقائية تقلل من فكرة التطرف لدى طائفة الشباب، والعمل على ترويج فكرة احتواء الآخر بتبني استراتيجية النقائض الفكرية -إدارة الإدراك- ، وهو بالتأكيد يتطلب جهداً حكومياً ذا أبعاد فكرية ودينية؛ لمسح فكرة التشدد في المسائل الدينية والعقائد لدى أفراد المجتمع وإلغائها.[30].

3- مواجهة الدعايات الاعلامية المضادة (الاعلام المضاد):

تعد المكانة الإعلامية المصدّ الأول لدائرة الإحاطة الفكرية لمواجهة الإرهاب في العراق؛ فواقع البيئة الأمنية الوطنية لها خصوصية استراتيجية؛ نحتت خصائصها بثوابت سرعة الاستجابة للتحديات والتأثيرات الإرهابية؛ وبالتالي تعطي هذه الأداة زخماً استراتيجياً مضاداً للإرهاب بواسطة جملة من التكتيكات والوسائل الإعلامية ، ولاسيما أن تنظيم (داعش) كان يبنى أساس تأثيره على الدعاية الزائفة والتأثير الإعلامي المضاد، حيث تأثرت البيئة الأمنية الوطنية ومن واقع توجهات الإعلامي المضادة ولاسيما قبل العام 2014، ومن أجل كبح جماح ما تبقى من تنظيمات إرهابية لا بد من تبني استراتيجية إعلامية يقع على عاتقها صد الهجمات الإعلامية والدعائية ذات الأبعاد الإرهابية [31].

4- معالجة الفساد السياسي والاداري:

اما الفساد فإن العراق منذ مجيء الحكومات المنتخبة بعد عام 2005، واقع في ذيل مؤشرات الفساد العالمي حسب منظمة الشفافية العالمية، وهو ما يشغل المجتمع العراقي وذلك لانحسار فرص التنمية، واستشراء الفساد السياسي واتساع دائرتهِ وتشابك حلقاته، هذا بدورهِ يهدد الاستقرار وتقويض شرعية الانجاز للنظام السياسي [32].

وان السبل في مكافحة الفساد السياسي تكمن في الابتعاد عن المحاصصة واعتماد فقرات الدستور الدائم لعام 2005 الابتعاد عن حصر المناصب الرئاسية الثلاث من قبل مكونات معينة جرى العرف السياسي على اتباعها، وجعلها حقاً مملوكاً لجميع المكونات ولكفاءة من يشغلها، وإصلاح المؤسسات الامنية العراقية، وعدم اخضاعها للمحاصصة، ومعالجة الضعف في فعالية الأداء السياسي الحكومي من خلال تقليل نسب البطالة، وعدم الاعتماد على التعيين في القطاع العام، ولابد من توفير الارضية المناسبة للاستثمار الخارجي، وتشجيع القطاع الخاص، وكذلك عدم الاعتماد على الاقتصاد الريعي الحادي للنفط، وان يتم ابعاد الجانب الاقتصادي عن السياسي [33].

كذلك نصت المادة (1/9) على "تتكون القوات المسلحة العراقية والاجهزة الرسمية من مكونات الشعب العراقي" [34]؛ فاذا كان البلد ينعم بالمواطنة عندئذ ينتفي الحديث عن المكونات إذ أن من حق أي مواطن عراقي أن يدافع عن بلدهِ؛ فلا بد من ابعاد المحاصصة عن الاجهزة الامنية واعتماد الكفاءة في هذه المؤسسة المهمة .

أيضاً من السبل في مكافحة الفساد في العراق وهو اداء الاعمال الادارية والخدمات الحكومية باستخدام وسائل تقنية المعلومات والاتصالات اي انها تعني الاستفادة من التطبيقات التقنية والمعلومات في جميع وظائف الادارة الحكومية، وهذا ما تم بقرار من مجلس رئاسة الوزراء عام 2016 من أجل اعتماد (الحوكمة الالكترونية) للحد من ظاهرة الفساد؛ اذ لو طبقت بالشكل الصحيح لصبحت بالفعل عملية تغيير العلاقات بين المؤسسات والمواطنين اذ من خلال تكنلوجيا المعلومات يمكن تقديم الافضل للمواطنين وتمكينهم للوصول الى المعلومات مما يوفر المزيد الشفافية وتحجيم الفساد والتي اساسها يتم هندسة نظام الدولة[35].

من خلال ما تقدم من فرص نجاح أو تحديات للاستراتيجية العراقية في مكافحة الاهاب العراقي، نلحظ ان كلاً من الاستراتيجية وتوظيفها في مكافحة الارهاب لابد من التعامل مع المستقبل ومستجداته، وان التفكير الاستراتيجي هو الخطوة السابقة لعملية التخطيط الاستراتيجي الناجح واللازم للوصول الى افضل النتائج المرغوبة في مكافحة الاهاب.

الخاتمة:

هكذا يظهر من ان الارهاب هو كل عمل يسبب الضرر المادي والمعنوي للإنسان وقد يقوم بها افراد او مجموعات سواء أكانت منتظمة أم لا؛ ويعد العراق في مقدمة البلدان التي عانت من ظاهرة الارهاب؛ خاصة بعد الضعف الذي انتاب مؤسسات الدولة بعد عام 2003 ، وهناك اهداف وغايات مسببات متعددة وقفت وراء ظاهرة الارهاب في العراق، بعضها يتعلق بسوء الاداء السياسي وبعضها بفعل التدخل الخارجي السلبي .

هذه المعطيات تجعل صناع القرار في العراق أمام مسؤولية البحث عن التدابير والآليات اللازمة لمواجهة الظاهرة ومنع استفحالها في البلاد من جديد سيما بعد ان تراجعت منذ عام 2017 وتحرير الاراضي العراقية من المجاميع الارهابية و دنس (داعش).

الاستنتاجات:

خرج البحث بجملة من الاستنتاجات، ولعل أهمها :

1- ظاهرة الارهاب عامة ولا تتعلق ببلد معين ، وهي نتيجة لأسباب متعددة : سياسية – اقتصادية – اجتماعية – ثقافية – تاريخية .

1- العراق عرف هذه الظاهرة ، ودفع ثمن استفحالها الآلاف من الضحايا والخسائر المادية، بل كادت الدولة العراقية ان تتجزأ بسبب سيطرة الجماعات الارهابية على مساحات واسعة من البلاد .

2- للإرهاب ادواته التي تتطور مع الزمن، ولعل مسألة الاقناع أو الترويج للأفكار الارهابية تعد من أخطر تلك الادوات، فضلا عن استغلاله للنعرات الطائفية التي تحدث في المجتمعات غير المستقرة، لذلك ينبغي تشخيص تلك الآدوات وفهمها كونها السبيل لمعالجة الظاهرة .

3- من بين المعالجات الاخرى التي لابد من العمل بها في العراق هو توظيف البيئة الاقليمية لتشكيل درع واقع يمنع عبور الارهاب بين الدول، فضلا عن حث الدول المجاورة على عدم تشجيع العنف في المنطقة أو دعم الارهاب بأي شكل كان.

التوصيات :

يرى الباحث بضرورة الاخذ بالآتي :

1- صنع سياسات عامة تربوية وتعليمية الغرض منها تنشأت الاجيال القادة على الاعتدال، وتحصينها ضد الافكار الارهابية.

2- الافادة من تجارب الدول الاخرى في مجال مكافحة الارهاب، وتوظيف تلك التجارب لصالح انضاج آليات مكافحة الارهاب في البلاد .

3- تشخيص الأسباب الحقيقية التي قادت الى جعل العراق ساحة للإرهاب، وتحليلها وتفسيرها ، وجعلها معيار لقياس مدى نمو الظاهرة او تراجعها، بمعنى كلما ظهرت هذه الاسباب فأنها ستقود الى عودة الارهاب .

4- انشاء مراكز رصد مستقبلية متطورة ، مهمتها توقع ظهور الارهاب، وبغية اتخاذ ما يلزم لمعالجة الظاهرة قبل حدوثها او استفحالها .

المصادر والمراجع:

[1]- عيسى درويش ، " ركائز الاستراتيجية في خدمة الأمن القومي "، **مجلة الفكر السياسي** ، العدد4 –5 ،(دمشق , اتحاد الكتاب العرب ، 1998) ، ص1 .

[2]- كاظم هاشم نعمة ، **الوجيز في الإستراتيجية** ، (، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،1988) ، ص 56 .

[3] - اسعد مفرج، ولجنة من الباحثين، **القاموس السياسي (1)، موسوعة عالم السياسة**، ج22، (بيروت، نوبليس،2006)، ص 33.

[4] - ماجد محمد شدود ، **الإستراتيجية** ،(، دمشق ، مطبعة ابن حيان ، 1987) ، ص 109.

[5]- لمى مضر الامارة، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، ط1 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص501.

[6]- همام عبد الله السليم، **الفكر الاستراتيجي الأمريكي معالم التحولات في العقائد**، ط1(بيروت دار السنهوري، 2016)، ص34.

[7]- مجد خضر: مفهوم الاستراتيجية، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الأنترنت)، متاح على الرابط الاتي: www.mawdo.com

[8] - محمد بن أبي بكر بن عبد القادر ، **مختار الصحاح** ،(الكويت، دار الرسالة ،1983)، ص 259

[9]- احمد علو، الارهاب في مفهومه وتداعياته في تحديدات اللغة الى تبيان وجهات النظر، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، متاح على الرابط الاتي: https://www.lebarmy.gov.lb

[10] - محمود عرابي، **الارهاب مفهومة وانواعه واسبابه**، (القاهرة، دار الثقافة للنشر، 2007)، ص43.

[11]- موسوعة نضرة النعيم ، مجموعة من المختصين، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، متاح على الرابط الاتي: **https://muhawir2020.com**

[12] - محمد فريد غلاب، **ظاهرة الإرهاب**،(بيروت، دار الحكم ،1998م)، ص 83.

[13] - عبد الوهاب الكيالي واخرون، **الموسوعة السياسية**، ط1، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985)، ص165.

[14]- الاتفاقيات الاقليمية، الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، متاح على الرابط الاتي: https://www.sis.gov.eg

[15] -نقلاً عن: رقية شاكر منصور، الارهاب مفهومه وأسبابه وأساليب معالجته من منظور اسلامي، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، متاح على الرابط الاتي: https://www.url?sa=t&rct=j&

[16]- بيتر سينجر، **الحرب عن بعد دور التكنلوجية في الحروب الحديثية**، ط1، (ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000)، ص286.

[17] -بيتر سينجر، **الحرب عن بعد دور التكنلوجية في الحروب الحديثية**، المصدر نفسهِ، ص 287.

1-اوستن رينج، **الحروب المستقبلية في القرن الواحد والعشرين**، ط1، (ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص53

2- حمزة حسين عبيد، **الارهاب والتكفير الاشكاليات والمعالجات**، ط1،(بغداد، مجمع دار الاسلام الثقافي، 2015)، ص ص 155_ 160.

3-أحمد جلال عز الدين ، **الإرهاب والعنف السياسي** ،(القاهرة، دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، 1986)، ص 20 .

20 - صلاح مهدي هادي، زيد محمد علي، " الامن السيبراني كمرتكز جديد في الاستراتيجية العراقية" ، **مجلة قضايا سياسية**، العدد 62، (بغداد، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2020)،ص 289.

21- قانون مكافحة الارهاب العراقي رقم 13لسنة 2005 المادة رقم 1.

22 - اسعد طارش عبد الرضا، "الامن السيبراني ودوره في انتشار ظاهرة الارهاب في العراق بعد عام 2003" ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 80، (بغداد، جامعة بغداد، 2019)، ص161.

23 - المركز الأوروبي لدِراسات مُكافحة الإرهاب والاستخبارات، وحدة الدِراسات والتقارير، استراتيجية العِراق لمكُافحة الإرهاب :، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، متاح على الرابط الاتي: https://www.europarabct.com

24 - المركز الأوروبي لدِراسات مُكافحة الإرهاب والاستخبارات، وحدة الدِراسات والتقارير، استراتيجية العِراق لمكُافحة الإرهاب، مصدر سبق ذكره.

25 -جمهورية العِراق، وزارة الخارجية، العراق والحرب على الإرهاب: دبلوماسية العِراق في مُكافحة الإرهاب ومُكافحة تمويلهُ، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، متاح على الرابط الاتي: https://mofa.gov.iq

26 - جمهورية العِراق، وزارة الخارجية، العراق والحرب على الإرهاب: دبلوماسية العِراق في مُكافحة الإرهاب ومُكافحة تمويلهُ، مصدر سبق ذكره.

27 - صلاح مهدي هادي، زيد محمد علي، " الامن السيبراني كمرتكز جديد في الاستراتيجية العراقية"، مصدر سبق ذكره، ص 290.

28 - الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، الضوابط الاساسية للأمن السيبراني، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، متاح على الرابط الاتي: https://ega.ee/wp-content

29 - حسن سعد عبد الحميد، "دور الاجهزة الامنية العراقية في مكافحة الارهاب بعد 2003: وزارة الدفاع العراقية انموذجاً"، **مجلة اغتراب**، العدد1، (بغداد، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، 2016)، ص84.

30 - جاسم محمد، **الاستخبارات الاوروبية معالجات ناقصة لظاهرة المقاتلين الاجانب**، ط1،(القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2016)، ص165.

31 - علي زياد، الادوات الناجعة لمكافحة الارهاب في العراق، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية(الانترنت)، متاح على الرابط الاتي: https://www.bayancenter.org.

32-. منظمة الشفافية الدولية، **مؤشر مدركات الفساد: 2020**، (برلين: منظمة الشفافية الدولية، 2021)، ص3.

[33] - سعدي الابراهيم، **العراق بعد عام 2018 خطوات الوصول الى دولة الرفاه والرضا والعدالة الاجتماعية**،(بيروت: مكتبة السنهوري، ٢٠٢٠)، ص ص 32-33.

[34] - للمزيد ينظر: الدستور العراقي الدائم لعام 2005، المادة 9/1.

[35] - حامد عبد الحسين، الحوكمة الالكترونية في العراق، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، متاح على الرابط الاتي: https://annabaa.org